### عموميتها أقرت توزيع 20 في المئة نقداً بقيمة 10.9 ملايين دينار عن 2017

# الرومي: «الكويتية للاستثمار» تدير حجم أصول بـ 2.1 مليار دينار

بدر السبيعي

جانب من المؤتمر الصحافي بعد العمومية

وليد الرومي

- 16.4 مليون دينار صافي الأرباح بنمو 313 في المئة بربحية 30 فلساً للسهم الواحد
- حجم الأصول المملوكة 265 مليون دينار وحقوق المساهمين إلى 127 مليوناً
- الأزمة الخليجية خلقت حالة من الحذر والترقب وغيرت معطيات الاستثمار
- السبيعي: 2017 عام استثنائي جديد والشركة تحصد ثمار خططها الناجحة منذ الأزمة
- حققنا أرباحاً صافية بقيمة 16.4 مليون دينار خلال 2017 بنمو 313 في المئة عن 2016
- نركزعلى الذكاء الصناعي والقطاع العقاري بعوائد أفضل مستقبلاً
- إستراتيجيتنا ليست مجرد شعارات ونتائجها على أرض الواقع
- التدرج في الإصلاحات المالية أشاع جواً من التفاؤل لدى القطاع الخاص
- أعيدوا النظر في قرار وضع 61 شركة بسوق المزادات

أقرت الجمعية العامة العادية للشركة الكويتية للاستثمارتوزيع أرباحا نقدية على مساهميها بنسبة 20 في المئة من القيمة الإسمية للسهم بواقع 20 فلسا للسهم الواحد بقيمة إجمالية بلغت 10.9 مليون دينار، بعد تحقيقها أرباحا صافية بلغت 16.4 مليون ديناربنسبة نمو 313 في المئة وبربحية 30 فلسا للسهم الواحد عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

كما اعتمدت الجمعية، خلال انعقادها أمس بمقر الشركة ، البيانات المالية وتقرير مجلس الإدارة، والمصادقة على تقارير الحوكمة ولجنة التدقيق وديوان المحاسبة كما تمت الموافقة على باقي بنود جدول أعمال الجمعية.

وقال رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للاستثمار وليد الشملان الرومي، أن مؤشرات الاقتصاد الكلي أظهرت تعافيا من التباطؤ الذي لحق به في العام 2015 على خلفية تطبيق الإصلاحات المالية، غير أن الأزمة الخليجية التي خيمت على الأجواء في المنطقة، منذ منتصف العام الماضي 2017، خلقت حالة من الحذر والترقب الشديدين وغيرت معطيات الاستثمار والتوقعات الاقتصادية.

وأشار في كلمته خلال انعقاد الجمعية العامة للشركة إلى ان الكويتية للاستثمار ورغم تلك التحديات، نجحت في تحقيق نتائج مبشرة بالخير عبر تطبيق استراتيجيتها العقلانية في الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة.

وبين الرومي أن أرباح وإيرادات الكويتية للاستثمار شهدت نموا مضاعفا، فضلا عن ان صناديق الشركة تمكنت من تخطي مؤشرات السوق وحققت الشركة خلال 2017 زيادة في إيراداتها بنسبة 54 في المئة لتسجل 31.4 مليون دينار، وبلغ حجم الأصول 265 مليون دينار، بينما الأصول المدارة بلغت 2.128 مليار دينار تعد الاكبر في السوق، وحقوق المساهمين 127 مليون دينار بقيمة دفترية 232 فلس للسهم الواحد كما في 31 ديسمبر 2017.

وانطلاقا من هذه النتائج الإيجابية والمهمة، أكد حرص مجلس الإدارة تحقيق اهداف المساهمين من خلال التوصية بتوزيع ارباح نقدية على المساهمين بنسبة 20 %.

ونوه إلى أن استراتيجية الشركة قابلة دوما للمراجعة بغية مواكبة المتغيرات في اقتصادات المنطقة والعالم، مشيرا إلى أنها استراتيجية طويلة الأجل وتطلب الاستثمار بمعايير معينة، حيث نواصل العمل على التخلص من الاستثمارات التي لا تخدم هذه الاستراتيجية خلال 2018 المدعومة بسياسة عقلانية دفعتنا إلى تجنيب مخصصات في بعض القضايا والاستثمارات مما انعكس على النتائج المالية للشركة العام الماضي وذلك برد بعضا من هذه المخصصات بنحو 4 ملايين دينار، مما يؤكد سلامة سياسة الشركة ومدى متانة اصولها.

### إعادة هيكلة

في هذا الإطار أفاد الرومي أن الكويتية للاستثمار تعمل على إعادة هيكلة محفظة استثماراتها المباشرة، حيث نجحت في التخارج من بعض الاستثمارات محققة أرباحا.

وبخصوص المحافظ المحلية المدارة من قبل الشركة أكد أنها واصلت أداءها المتميز للتفوق على اداء مؤشرات القياس بعد ان حققت عائدا بلغت نسبته 14 في المئة متفوقة على أداء المؤشر الوزني ومؤشرات القياس الخاص بالمحافظ الاستثمارية للشركة، بينما حققت أداء إيجابيا العام الماضي بالرغم من الخسائر التي لحقت بمعظم أسواق الأسهم الخليجية، متفوقة على أداء مؤشر SP للأسهم الخليجية.

### مؤشرات قوية

ذكر الرومي: «في حين أن البورصة شهدت قفزة في مؤشراتها الثلاثة العام الماضي ما جعل ادائها افضل منذ ثلاث سنوات، إلا ان أداء صناديق الشركة الكويتية للاستثمار استطاع ان يتخطى مؤشرات البورصة الثلاثة بنسب تتروح بين 3 – 5 في المئة.

وبخصوص الاستثمارات الخارجية، أفاد أن الشركة استطاعت تخطي مؤشرات الأسواق الخارجية التي نستثمر بها بنسب تتروح ايضا 3 إلى 5 في المئة، وامام هذه المؤشرات فقد ثبتت شركة موديز العالمية للتصنيف الإئتماني تصنيف الكويتية للاستثمار عند Ba2 مع نظرة مستقبلية مستقرة.

### الاقتصاد العالمي

وحول مؤشرات الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على اقتصاديات المنطقة قال أن الأسواق العالمية شهدت خلال 2017 تسارع وتيرة التشديد المالي مع إعلان الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع الفائدة مرتين خلال العام، ومازال يخطط لرفعها لثلاث مرات إضافية في العام الحالي.

وتشير التوقعات المستقبلية إلى تباطؤ الاقتصاد الصيني على الرغم من تسجيله نموا قويا بلغ 6.8 في المئة العام الماضي

وأضاف أن الأسواق الأوروبية، أنهت مؤشر «ستوكس» على مكاسب قدرها 7.7 في المئة في اقوى اداء سنوي منذ 2013 ، حيث تصدر مؤشرا الاسهم الألمانية والإيطالية قائمة المؤشرات الأفضل أداء ليرتفعا 12.5 و 13.6 على التوالي في العام الماضي، كما جاءت مكاسب مؤشر فاينانشال تايمز البريطاني 7.6 في المئة

وعن القطاع النفطي لفت الرومي إلى أن مزيج برنت ارتفع بنسبة 18 في المئة مسجلا أفضل أداء له منذ 2011، وقد اكتسبت أسعار النفط زخما إثر تمديد منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» اتفاقية خفض الإنتاج حتى نهاية 2018، وسجلت أسواق الأسهم الأمريكية مكاسب قوية خلال 2017، حيث تخطت مكاسب داوجونز25.1 في المئة وستاندرد آندبورز 19.4 في المئة ونا سداك 28.2 في المئة، حيث جاءت مدفوعة بإصلاحات ضريبية في الولايات المتحدة تعد الأكبر منذ 30 عاما لتشمل تخفيضات في معدلات ضرائب الشركات والأفراد.

وفي نهاية اللقاء وجه الرومي شكرة الى السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة المنتهية فترة عضويتهم بمجلس إدارة الشركة على جهودهم الحثيثة في تطوير اداء الشركة ومواجهة التحديات التي واجهت الشركة والقطاع وتمنى للسادة الأعضاء الجدد التوفيق في مهامهم القادمة .

### السبيعي:نحصد ثمار استراتيجيتنا طويلة الأمد

من جانبه قال الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للاستثمار بدر ناصر السبيعي ان المؤشرات المالية للشركة عن عام 2017 جاءت معبرة عن نجاح سياساتها الاستثمارية واستراتيجيتها طويلة الأمد والتي مهدت الطريق لتعزيز الأداء وتحقيق العوائد المجزية للمساهمين وبشكل متوازن.

وأوضح السبيعي أن هذا النجاح تمثل في تحقيق الشركة الكويتية للاستثمار ارباحا صافية بقيمة 16.4 مليون دينار عن عام 2017 بربحية 30 فلس للسهم وبنمو 313% عن أرباح عام 2016 ، مشيرا إلى جهود فريق العاملين بالشركة لتحقيق تلك النتائج الإيجابية وأفضل العوائد الممكنة للمساهمين بفضل الله ثم جهودهم.

كما أكد أن هذه النتائج تعكس نمو الأنشطة الاستثمارية للشركة بالإضافة إلى السياسة العقلانية في تكوين المخصصات الاحترازية والتي مكنت الكويتية للاستثمار من التعاطي بالمرونة الكافية مع المتغيرات الاقتصادية عالميا وإقليميا، ومحافظتها على موقعها الريادي المتميز في إدارة الأصول حيث بلغ إجمالي الأصول المدارة 2.1 مليار دينار بنهاية عام 2017 ، فضلا عن أن أداء الشركات التابعة والزميلة مازال في تحسن كما تمكنت الشركة من إعادة هيكلة بعض الاستثمارات ونجحت في التخارج من بعضها محققة أرباحا خلال العام.

وأكد الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للاستثمار بدر السبيعي، أن الشركة تمكنت من تحقيق نتائج إيجابية على الرغم من كل التحديات التي مرت بها شركات الاستثمار وباقي القطاعات خلال العام الماضي، في الأسواق المحلية والخليجية.

وأضاف السبيعي خلال انعقاد الجمعية العامة العادية، ان الشركة كانت سباقة، في اتخاذ قرارات استراتيجية وجريئة قبل أعوام، مكنتها من الوصول الى ما هي عليه الآن من استقرار في أعمالنا والنمو في نتائجنا كافة والتي انعكست على أرباحنا الصافية وتوزيعاتنا النقدية المستمرة خلال عام استثنائي جديد في انجازات الشركة بفضل سياستنا العقلانية.

وشرح السبيعي كيف تمكنت استراتيجية «الكويتية للاستثمار» من إخراجها في سنوات قليلة من المازق بعد الأزمة المالية، ومكنتها من تسجيل نتائج أفضل.

### الأزمات خلفنا

وأوضح السبيعي أن ماضي الأزمات أصبح خلف الشركة الآن، حيث تجاوزت الشركة تلك المرحلة من خلال نهج واضح بعدم الانجرار وراء القفاعات السريعة، إذ ندرك أن المنطقة التي نعيش فيها منطقة صراعات سياسية واقتصادية ونقطة ساخنة «شئنا أم أبينا»، فالمشاكل كثيرة ومفاجئة والتحديات التي تحيط بها، لذا فإن العقلانية كانت ومازالت استراتيجية الشركة منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية، مما انعكس على اعمالها على أرض الواقع، وليست مجرد شعار للتسويق الاعلامي.

### النهوض بالقطاع

وذكر السبيعي أن الشركة الكويتية للاستثمار تلعب اليوم دورا أكبر في قطاع شركات الاستثمار، إذ تؤمن أن من واجبها إصلاح ونمو قطاع الاستثمار ليعود الى سابق عهده، لذلك كان للشركة دور رئيسي اسوه بباقي الشركات في المشاركة الفاعلة في رؤية اتحاد شركات الاستثمار لكيفية خلق دور للشركات الاستثمارية في العجلة الاقتصادية الوطنية.

وأضاف بقوله «ورغم أنه، للأسف، لم يتم تبني هذه الخطة حتى الآن، إلا أننا نرى تحولا إيجابيا في القطاع بشكل عام وثمة عوامل عدة ساعدت في تحقيق هذه الإيجابية، أبرزها انتعاش الأسهم في العام الماضي والتغييرات في الهيكل التنظيمي لبورصة الكويت، فقد حققت شركات قطاع الخدمات المالية غير المصرفية ذات الانكشاف الكبير على السوق مكاسب قوية في محافظها الاستثمارية وذلك على عكس القطاعات الأخرى». وقفز إجمالي استثمارات القطاع الاستثماري في السوقالمحلي إلى 2.7 مليار دولار.

### سوق المزادات

وتطرق السبيعي إلى أمر هام في شان التغيير الهيكلي لبورصة الكويت، خصوصا تطبيق المرحلة الثانية من مشروع ما بعد التداول، منتقدا تصنيف نحو 61 شركة في سوق المزادات، وإعطاءها سنة لتعديل أوضاعها.

ودعا إلى ضرورة الإسراع وإعادة النظر فيه خوفا من دفع بعض الشركات للخروج من السوق ومن ثم فقدان الثقة مرة أخرى بالبورصة، مضيفا انه يفترض أيضا ان يصاحب هذه الخطوة قرارات أخرى لإطلاق منتجات وأدوات تساعد الشركات على تعديل أوضاعها بشكل لا يؤثر على عملها المؤسسي وقاعدة مستثمريها واستقرار الملكيات والإدارة.

### خطط 2018

وعلى صعيد خطط الشركة خلال العام 2018، أكد السبيعي أن «الكويتية للاستثمار» مستمرة في منهجها الثابت في توزيع المخاطر، من حيث تنويع الاستثمارات جغرافيا بأسواق الخليج والشرق الأوسط والعالم، وكنا قد وضعنا خطة لهيكلة بعض الاستثمارات والتخارج من أخرى، ومنها شركة أرض المعارض،إلا أن بعض الإجراءات حالت دون تنفيذ هذا التخارج، وبالتالي فقد أعدنا تبويبها محاسبيا، من أصول غير متداولة محتفظ بها للبيع الى شركة تابعة، التزاما بالمعايير الدولية للتقارير المالية.

ولفت إلى ان الشركة تخطط في هذه السنة أيضا لزيادة الاستثمارات العقارية في أوروبا، حيث من المتوقع أن تضخ استثمارات إضافية في محفظة الاستثمارات العقارية بحدود10 ملايين دينار .ونحن ننفذ صفقات في استثمارات نوعية الآن، فقد استثمرنا في مجال الذكاء الصناعي،ونركز في الفترة المقبلة على اقتناص فرص نتوقع أن يكون لها آفاق مشرقة في المستقبل.

وتوقع السبيعي أن تحقق الشركة نتائج جيدة خلال العام الحالي 2018 مدفوعة بالإلتزام في تنفيذ الاستراتيجية الاستثمارية، فضلا عن تفاؤلنا بالمؤشرات الاقتصادية المحلية والعالمية، مشيرا إلى أنه وفي سياق ما وعدنا به في العام الماضي بالدخول في أسواق أوروبية جديدة، فقد تم الإنتهاء من كامل التفاصيل في صفقة استثمارعقاري أوروبي في وسط مركز الأعمال التجارية بمدينة فرانكفورت بألمانيا على مساحة 3388 متر بقيمة إجمالية تبلغ 18.6 مليون يورو، وقد تم الإعلان عنه في مارس الماضي.

في هذا الإطار استعرض السبيعي المؤشرات الاقتصادية المحلية والعالمية، مستهلا بالاقتصاد المحلي الذي أظهر تعافيا من التباطؤ منذ ثلاث سنوات على خلفية تطبيق الإصلاحات المالية التي جاءت كنتيجة لتراجع أسعار النفط آنذاك. وقال ان التطورات الإقليمية الخليجية التي طرأت في منتصف العام الماضي أثرت سلبا على أداء السوق في الربع الأخير من 2017، ثم أنقذ الوضع انتعاش أسعار النفط مع نهاية العام، ما اعطى بعض الزخم الإيجابي مرة أخرى للأسهم لتبلغ القيمة الرأسمالية لبورصة الكويت بنهاية 2017 نحو 27 مليار دينار.

وأعرب عن تفاؤله بعام 2018، حيث سيكون شاهدا على عملية إدراج مؤشر البورصة ضمن مؤشر «فوتسي» على مرحلتين الأولى في سبتمبر المقبل والثانية في مارس 2019 إضافة الى أن البورصة لديها فرصة كبيرة العام الحالي من أجل ان تضعها MSCI على قائمة المراقبة لجهة ترقية محتملة، لكن رغم ذلك نعتقد ان الأسهم الإقليمية ستظل رهن تطورات أسعار النفط والتوترات الإقليمية.

### الصناديق والمحافظ

وعن أداء الصناديق الاستثمارية المحلية للشركة أشار إلى تفوق صندوق الرائد للاستثمار بالأسهم المحلية في أدائه على أداء المؤشر الوزني للبورصة والصناديق المحلية المماثلة، حيث حقق أداء إيجابيا بلغت نسبته 12.03 في المئة ويعتبر الصندوق الأكبر في حجمة ضمن فئته براسمال 170 مليون دينار.

وصندوق الكويت الاستثماري للأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية فقد حقق الأداء الأفضل بين الصناديق المحلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية خلال العام 2017، حيث سجل أداؤه 17.51 في المئة، وأيضا متفوقا على مؤشرات القياس الخاص بالصندوق وهو SP "Kuwait Shariah Index " والذي ارتفع بنسبة 14.44 في المئة العام الماضي.

### محفظة القروض

ولفت السبيعي إلى أن إدارة الاستثمارات المباشرة وتطويرالأعمال قامت بجهود حثيثة لمراجعة وتحسين أداء المحفظة الاستثمارية بما تواءم مع استراتيجية الشركة، حيث تم التخارج من عدة استثمارات بقيمة 5.5 مليون دينار، ونجحت الإدارة بالاستحواذ على إحدى العقارات المدرة للدخل لتبلغ قيمة المحفظة 10 ملايين دينار مما يساهم في تحسين التدفقات النقدية مستقبلا.

وبخصوص محفظة القروض أفاد أنها شهدت إعادة هيكلة من جهة تجديد وتسوية المديونيات مع الحرص على تطبيق سياسات بنك الكويت المركزي والتباع الأسس والمعايير الإئتمانية، حيث نجحت الإدارة خلال 2017 في تسوية قرضين من محفظة قروض الإدارة ويبلغ إجمالي قيمة أصل القرضين 7 ملايين دينار، فضلا عن إعادة جدولة أحد القروض وتحصيل بعض الدفعات النقدية خلال 2017، علاوة على طرح منتج جديد يعمل على منح تسهيلات ائتمانية لعملاء المحافظ لدى إدارة الأصول بغرض تمويل عمليات المتاجرة في الأسهم بالبورصة وذلك وفقا لخطة الإدارة واستراتيجية الشركة.

### المتطلبات الرقابية

وفيما يتعلق بالمتطلبات الرقابية قال السبيعي أن الشركة الكويتية للاستثمار تعتبر من أفضل الشركات في التزامها بجميع متطلبات الجهات التنظيمية. وفي شأن التكويت بين ان العمالة الوطنية بالشركة تتخطى 49 في المئة من إجمالي العمالة متجاوزة بذلك نسبة الـ 40 في المئة المحددة من قبل الجهات الرقابية، وتمثل الوظائف المهنية للكويتيين نسبة 65 في المئة، حيث تهتم الشركة بتنمية ودعم العمالة الوطنية.كما تقدم السبيعي باسمه ونيابة عن جميع العاملين للسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المنتهية دورتهم عن الدور الكبير الذي قاموا به ونتطلع لاستمرار هذا التعاون من الأعضاء الجدد ذوى الكفاءة لمزيد من النجاح، والشكر موصول أيضا لي كافة الزملاء في الشركة الكويتية للاستثمار على جهودهم الحثيثة في تحقيق هذى النتائج .